

## بوادر صدام بين اتحاد الشغل والحكومة التونسية

موازنة 2021: لا انتدابات، لا ترقيات، لا ساعات عمل إضافية



اتحاد الشغل: قوة تعبئة عمالية

بصعوبات مالية وتاجيل سداد الأقساط المستوجبة. ويعاني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من عجز في موازنته دفع الحكومة التونسية إلى فرض ضريبة استثنائية على الإجراءات دخلت حيز التنفيذ بنائير الماضي وتقتضي بقطع نسبة 1 في المئة من قيمة الرواتب لفائدة الصندوق، حيث تستهدف تحصيل موارد إضافية تقدر بـ400 مليون دينار (130 مليون دولار)، لكن اتحاد الشغل يطالب بإبقائها ما قد يعيق أزمة الصندوق.

المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تمر بصعوبات اقتصادية ومالية، وذلك في إطار قانون الموازنة التكميلية لسنة 2020 الذي لا بد أن يصادق عليه مجلس نواب الشعب قبل نهاية يونيو 2020. وشدد على ضرورة العمل على وضع خطوط تمويل لجدولة ديون المؤسسات الصغرى والمتوسطة في القطاعات المتضررة يتم الشروع في تنفيذها قبل نهاية يونيو 2020، والنظر في إمكانية جدولة ديون المؤسسات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تمر

حسن أنه يتعين على الدولة التوجه نحو التخفيض في نسبة الفائدة المديرية وذلك للتحكم في كلفة التمويل بالنسبة إلى المؤسسات وكذلك الأفراد، ولم لا تحريك الطلب الداخلي في ظل تراجع التصدير كمحرك للنمو. ودعا الحكومة إلى وضع خطط للدفع الاقتصادي من أجل المحافظة على النسيج الاقتصادي الوطني وضمان استدامة المؤسسات وخاصة الصغرى والمتوسطة منها من خلال إسداء امتيازات جبائية استثنائية وإعادة جدولة ديون

وأكد الأمين العام المساعد للمنظمة المسؤول عن الشؤون القانونية حفيظ حفيظ أن "اتحاد الشغل لن يقبل بآية ميزانية لا تنهض بأوضاع الأجراء والمهتمين ولن يقبل أن يدفع العمال فاتورة كل أزمة اقتصادية بمفردهم". ويؤسس موقف المنظمة العمالية لبوادر صراع مرتقب مع الحكومة التونسية الجديدة، قد يؤثر سلبا على السلم الاجتماعي الهش، خاصة بعد عودة حماسة الاحتجاجات في عدد من مناطق البلاد تنديدا بالتهميش ومطالبة بالتنمية والتشغيل.

واصطلحت الحكومة التونسية الجديدة بأعباء اقتصادية إضافية جراء تداعيات فيروس كورونا على اقتصاد البلد الذي يعاني أصلا من أزمتين لا حصر لها، ما يزيد من حجم التركة الثقيلة أمامها.

وسجل الاقتصاد التونسي نسبة نمو 1 في المئة في العام الماضي، مقابل 2.5 في المئة في 2018، و1.9 في المئة في 2017. وتوقع صندوق النقد الدولي، أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 4.3 في المئة في سنة 2020 تحت وطأة كورونا، وهو أعمق ركود تشهده البلاد منذ استقلالها في عام 1956. واعتبر الخبير الاقتصادي ووزير التجارة السابق محسن حسن أن التغيرات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على تونس ستكون متعددة الأوجه.

وفي علاقة بالمالية العمومية، توقع حسن أن يؤدي تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي إلى تراجع موارد الدولة المتأتية من الجباية والمعاليم الدوائية، بالإضافة إلى صعوبة توفير التمويلات الخارجية البرمجة في قانون المالية لسنة 2020 والمقدرة بـ9 مليارات دينار نظرا إلى شح السيولة على مستوى الأسواق المالية العالمية وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد المتاحة للمؤسسات المالية العالمية إلى دعم الدول المتضررة من أزمة كورونا، بعد أن تحولت الأزمة الصحية في الصين إلى أزمة اقتصادية ثم أزمة مالية عالمية.

وبخصوص الإجراءات الاقتصادية والمالية الواجب اتخاذها للحد من الآثار السلبية على الأفراد والمؤسسات أكد

وقبلت التوجهات التقشفية لموازنة 2021 باستنفار الاتحاد العام التونسي للشغل الذي اعتبرها مجحفة في حق أعضائه وهدد بالتصدي لها، ما يؤسس لبوادر صراع مع الحكومة الجديدة التي يرى خبراء اقتصاديون أنها مجبرة على تقليص أعباء الإنفاق واستحداث آليات تمكنها من تعبئة موارد مالية إضافية، في ظل توقعات بانكماش حاد للاقتصاد التونسي.

الجديدة إلى 2022، وتاجيل الترقيات إلى سنة 2022 والنزول بكتلة الأجور، إلى جانب عدم استخلاص ساعات العمل الإضافية لعدد من القطاعات باستثناء "الدفاع والداخلية والصحة ورياضة الجمهورية".

وعلى الرغم من أن اتحاد الشغل لم يفصح عن كيفية تحركه في مواجهة القرارات الحكومية، إلا أن مصادر مقربة من المنظمة الشغلية لم تستبعد الدخول في سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات القطاعية وقد تنجم إلى الإضراب العام ما لم تصل إلى تفاهات ترضي الطرفين في طريقة إدارة التداعيات الاقتصادية للجائحة.

وحذر الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل بوعلی المباركي الأحد في تصريحات لوسائل إعلام محلية من "مغبة المخاطرة وتحميل الأجراء وحدهم تداعيات الأزمة الاقتصادية"، في إشارة غير مباشرة إلى الاتحاد العام التونسي للتجارة والصناعات التقليدية (منظمة أرباب العمل) الذي لم تشمل الإجراءات الحكومية في تعبئة الموارد المالية.

وكانت الحكومة التونسية قد هددت في وقت سابق بفرض ضريبة على الثروة تشمل كبرى المؤسسات الاقتصادية في إطار معركتها مع منظمة أرباب العمل التي رفضت المشاركة بشكل أكبر في تعبئة موارد صندوق مخصص لمعالجة التداعيات الصحية لوباء كورونا.

ورفض رئيس منظمة أرباب العمل سمير ماجول مساهمة الأعراف في صندوق كورونا، مشرطا بإلغاء الشركات من الضرائب للمشاركة في تعبئة الموارد المالية، وهو ما اعتبرته أطراف حكومية محاولة ابتزاز لا يمكن القبول بها.

وترى قيادات المنظمة العمالية أن قانون الموازنة لسنة 2021 يستهدف الأجراء دون غيرهم ويعني أرباب العمل مسؤولية المساهمة في تطوير الأزمة الاقتصادية.

تونس - كشفت الحكومة التونسية عن الخطوط العريضة لموازنة 2021 والتي تنجم عنها إغلاق باب الانتدابات في الوظيفة العمومية والمحافظة على نسبة اقتطاع 1 في المئة من أجور الموظفين لفائدة الصناديق الاجتماعية المفلسة إلى جانب إجراءات تقشفية أخرى، حذر الاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد العمال) من تداعياتها الاجتماعية. ويرى مراقبون أن الحكومة التونسية تتجه نحو الحلول السهلة لمواجهة الأزمة كورونا، وأهمها الضغط على نفقات الدولة مقابل البحث عن استحداث ضرائب جديدة من أجل تحصيل إيرادات إضافية.



سامي الطاهري  
سنرد على الموازنة التي تتضمن زيادة حال الفقر عند الأجراء

واعتبر سامي الطاهري الأمين العام المساعد والناطق باسم الاتحاد العام التونسي للشغل في تصريح لوسائل إعلام محلية أن منشور رئاسة الحكومة الموجه لكافة الوزارات والمتعلق بالإعداد لموازنة 2021 يتضمن إجراءات ستمتد البطالة وسيزيد من تفكير الأجراء، مؤكدا أن الاتحاد سيرد قريبا.

وقال الطاهري "المشور يتضمن توصيات لا اجتماعية تستهدف مكتسبات الأجراء من موظفين وأعاون دولة وتحملهم أعباء خلل الميزان العمومي الذي تسببت فيه خيارات الحكومات المتعاقبة بما فيها الحكومة الحالية".

وأصدر رئيس المنظمة التونسية إلياس الفخفاخ منشورا إلى كافة الوزارات يتضمن جملة من الإجراءات أبرزها عدم إقرار انتدابات جديدة لسنة 2021 وإرجاء برامج التكوين بهدف الانتدابات

## بوليساريو تفشل في عرقلة تسويق الفوسفات المغربي

محمد ماموني العلوي

تصدير الفوسفات من تلك المنطقة في إطار مساعيها الانفصالية.

وعلق صبري الحو، الخبير في القانون الدولي في تصريح لـ"العرب"، أن "مساعي بوليساريو لعرقلة تسويق المغرب لثرواته الطبيعية لا تتماشى مع المقررات الأممية والقرارات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية بشأن المواد المصدرة من الأقاليم الصحراوية المغربية".

**جبهة بوليساريو لا تملك شرعية تؤهلها لتمثيل الأقاليم الصحراوية وعرقلة تصدير ثرواتها**

وكان كمال فاضل ممثل جبهة بوليساريو في أستراليا ونيوزيلندا قد دعا في فبراير الماضي الحكومة النيوزيلندية إلى وضع حد لشركتين نيوزيلنديتين تسوقان الفوسفات المنتج في الصحراء، زاعما أن استيراد هذه المادة "يضر لقيم التضامن والتعاون الدوليين التي تفخر نيوزيلندا باحترامها". واعتبر فاضل أن "هذه التجارة تشجع المغرب على عرقلة السلام الأممي، كما أنها تشكل جريمة تحت طائلة القانون الدولي". وكانت بوليساريو قد وعدت برفع دعوى في نيوزيلندا، ضد شركتي "بالانص" و"رافنزداون"، لشرايتهما الفوسفات القادم من الصحراء، بعدما فشلت الجمعيات الموالية لها في حشد متظاهرين، بالتزامن مع وصول شحنة فوسفات مغربية.

الرباط - فشلت جبهة بوليساريو الانفصالية في مساعيها لعرقلة تسويق الفوسفات المغربي إلى نيوزيلندا، بعد أن تجاهلت السلطات النيوزيلندية دعوات إطلاقها ممثل الجبهة الانفصالية في العاصمة أوكلاند لوقف توريد مادة الفوسفات من المغرب.

ودافعت جمعية منتجي السماد في نيوزيلندا، التي تستورد الفوسفات من جنوب المغرب، عن حقها في الاستمرار في التعامل مع الرباط، بعد ما رفع ممثلو جبهة بوليساريو في العاصمة أوكلاند، مارس الماضي، شكاية لدى المحكمة لوقف تعامل الشركات النيوزيلندية مع الرباط. وأكدت الجمعية أن أنشطتها تتوافق مع القانون الدولي، مشيرة إلى الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع المغرب في مجال الفلاحة والصيد البحري، والتي تعترف بسيادة المغرب على كافة مناطق الصحراوية.

ووفقا للشركات النيوزيلندية فإن الاتفاقيات الموقعة مع المغرب بخصوص استيراد الفوسفات من منجم بوكراع بالأقاليم الصحراوية المغربية، تحترم القوانين الدولية، فيما تستورد عدد من الدول ذات المادة من المغرب مثل الهند والبرازيل واليابان وأستراليا والصين. وليست هذه المرة الأولى التي تفضل فيها جبهة بوليساريو في عرقلة تسويق الثروات الطبيعية المغربية. ويقع منجم بوكراع في إقليم الصحراء الواقعة تحت السيادة المغربية، فيما تحاول جبهة بوليساريو عرقلة

## الخوض في مكوّن الهوية يثير المخاوف في الجزائر

صابر بليدي

وهو ما يقود إلى اعتبار النسخة المعروضة للأفراء والنقاش، دستورا مؤقتا لسنوات محدودة، يفيضي بحسب قراءة منتسبي النقابة القضائية، إلى دستور نهائي لما وصفته بـ"الجمهورية الجديدة"، أو الإبقاء على الوضع الحالي في نفس المربع الذي تعيشه البلاد، مما يوحي بدعم مبطن من طرف القضاة للوثيقة المذكورة.

وترى النقابة التي جازت بدعما للحراك الشعبي منذ الأسابيع الأولى لانطلاقته، في بيان لها أن "برائن الاستقطاب الهوياتي الغزوي، تحمل معها غرائز القنص والإفتراس وغرس الأظفار في لحم الحقيقة"، في إشارة إلى المخاطر التي أثارها البند المتعلق بالهوية الوطنية، حيث أحدث لفظا كبيرا في الشارع وحتى لدى نخب سياسية واجتماعية وأكاديمية.

ويبدو أن النقابة التي حذرت من الخوض في جدل الهوية الذي أثارته المسودة، تغالفت عنه تماما، وهي رسالة واضحة لعدم تعاطيها مع القضية، رغم أنها ستحسم بأي طريقة في النسخة الجديدة للدستور، والراجح هو تعزيز مكانة ونفوذ المكون الأمازيغي، رغم امتعاض ورفض العديد من الجهات ذات الصبغة الهوياتية والحضارية والمرجعية. وجاء هذا الموقف الداعم للدستور في سياق جدل محتدم في البلاد حول جدوى طرح المسودة الدستورية في هذا الظرف الحساس الذي تمر به البلاد نتيجة تفشي وباء كورونا والحجر الصحي الذي يعيشه الجزائريون منذ عدة أسابيع، فضلا عن تفاقم المخاوف السياسية غداة اشتداد حملة الاعتقالات والتوقيفات في حق الناشطين والمعارضين، إلى جانب التصييق على الحريات الإعلامية.

وتناجى لهبة شعبية سلمية امتدت ولازالت في أثرها لأكثر من عام، وكننا نود أن يتوج في إطار جمعية تأسيسية جامعة لكفاءات قوى المجتمع المدني المختلفة المنتخبة من الشعب، والتي هدفها تجسيد دولة ديمقراطية حقيقية بقوى سياسية واجتماعية جديدة، تحفظ التوازن مع القوى القديمة التقليدية وتفرض إرادتها على الحاكم، لتكون بهذا الموقف أول جهة محسوبة على الحراك الشعبي تعلن عن انخراطها في المسار الدستوري، عكس قوى أعلنت عن مقاطعتها للوثيقة المعروضة.



الدستور الجديد يضع الجزائر في مفترق طرق

الجديد، لن يكون معها إلا دستور تنظيمي للحياة السياسية يتم خلاله احتواء مفرزات قوى الحراك الشعبي المعتدلة في مدى منظور، يتبعه بعد ذلك إما فتح ورشات حقيقية لإعداد دستور الجمهورية الجديدة، التي يطمح ويتطلع إليها الجميع، أو الحفاظ على استمرارية المنظومة الحاكمة مع نهاية إرهابيات الحراك.

وذكرت القراءة التي حصلت "العرب" على نسخة منها، "كنا ننتظر كما باقي قوى الحراك الشعبي الفاعل، أن يكون مشروع الدستور عاكسا لفعلي سياسي

الجزائر - دعا التنظيم النقابي المستقل "نادي القضاة"، جميع القوى الحية في البلاد إلى الانخراط في مناقشة مسودة الدستور الجديد، وهو موقف يسير عكس بعض القوى التشريعية والحقوقية المعارضة للسلطة في الجزائر، وحتى عكس الخطاب الذي تبناه النادي بشأن دعمه العلني للحراك الشعبي منذ بدايته. وذهبت قراءة دستورية لرئيس نقابة نادي القضاة سعد الدين مرزوق إلى أن الموافقة على مشروع مسودة الدستور